

الثقافة والتنمية

د/ أحمد أوراغي

— جامعة تلمسان

تقديم :

قد لا تبدو للوهلة الأولى الروابط العلائقية بين الثقافة ، كمفهوم إجرائي وممارساتي / سلوكي ، وبين التنمية ، كفعل / بعد اقتصادي ، ممكنة ؛ ذلك أن التنظير الاقتصادي كثيرا ما أغفل الثقافة باعتبارها حدا / عاملا تنمويا . غير أن الأنثروبولوجيا تلج مجالات أرحب ، حيث تشكل الممارسات الثقافية — من المنظور الأنثروبولوجي — أساسا من أسس التنمية .

فالثقافة تتمظهر من خلال ممارسات تأخذ طابعا اجتماعيا حينا وأبعادا رمزية أحيانا أخرى ، غير أنه كثيرا ما يغفل البعد الاقتصادي / التنموي للممارسة الثقافية ، ذلك أن كثيرا من الأنشطة الاقتصادية إنما تأخذ مرجعيتها من الأطر الثقافية والتراثية للجماعة .

وهذا ما يطرح إشكالية معرفية مهمة ، وهي ما علاقة الأنساق الثقافية بالتنمية الاجتماعية والثقافية ؟ وهل يمكن أن يأخذ الموروث الثقافي طابعا اقتصاديا ؟ وما هو دور الثقافة ، باعتبارها مخزونا فكريا وممارساتيا (رأس مال رمزي) في عملية توجيه التحول التنموي للمجتمع ؟

والإجابة عن هذه التساؤلات إنما تحيل إلى الوقوف على الثقافة باعتبارها رأس مال رمزي يدفع الجماعة نحو الاستثمار فيه ، بغية إيجاد موارد نفعية بديلة ، كما تستدعي الإجابة محاورة الإفرازات الإنتاجية للثقافة ، والتي تمثل في كثير من المجتمعات ، لا سيما اللاتقنية منها ، الآلية الأكثر انتهاجا لسد حاجياتها الحياتية والتبادلية .

1- الثقافة ورأس المال الثقافي :

يعدّ مفهوم الثقافة من المفاهيم ذات الطبيعة الزبئية التي تتمطى حيناً وتقلص حيناً آخر، حسب الاستعمال السياقي للمصطلح ، وكذا حسب زوايا النظر إلى المفهوم في حد ذاته . ويغدو الطرح الأنثروبولوجي للثقافة بمثابة خوض في الخصائص الشمولية للمصطلح ، حيث يعرفها " بوا " (F.Boas) بأنها " تضمّ كل مظاهر العادات الاجتماعية في جماعة ما ، وكل ردود أفعال الفرد المتأثرة بعادات المجموعة التي يعيش فيها ، وكل منتجات الأنشطة الإنسانية التي تتحدد بتلك العادات " (1).

ويوسّع " لوير " (R.H.Louir) من الدائرة المفهوماتية للثقافة لتشمل " المجموع الكلي لما يكتسبه الفرد من مجتمعه - تلك المعتقدات والأعراف والمعايير الجمالية وعادات الطعام والحرف التي يعرفها الفرد نتيجة نشاطه الابتكاري ، بل عرفها كتراث من الماضي ينتقل إليه بواسطة التعليم الرسمي وغير الرسمي " (2).

في حين يذهب " كلايد كلاكهون " (Clyde Klackhohn) إلى أن الثقافة يقصد بها "جميع مخططات الحياة التي تكونت على مدى التاريخ ، بما في ذلك المخططات

الضمنية والصريحة ، والعقلية واللاعقلية ... وهي موجودة في أي وقت كموجهات لسلوك الناس عند الحاجة "(3) .

وتنوعت مفاهيم الثقافة حسب رؤى الدارسين وتوجهاتهم ، حيث " قام كروبرو كلاكهون بفحص ما يزيد على مائة تعريف من التعريفات التي قدمها الأنثروبولوجيون للثقافة ، ولم يجدا من بينها تعريفا مقبولا . ووجه القصور في كثير من التعريفات أنها لا تميز بوضوح بين المفهوم من ناحية والأشياء التي يشير إليها من ناحية أخرى . وإن كانت السمة المشتركة لمعظم تعريفات الثقافة هي أنها تكتسب عن طريق التعلم ، وأن هذا يرتبط بجماعات اجتماعية أو مجتمعات معينة "(4) .

غير أن التعريف الأكثر شمولية في نظر البعض هو تعريف " تايلور (Taylor) الذي يقول أن " الثقافة هي ذلك الكل المركب المعقد الذي يشمل المعلومات والمعتقدات والفن والأخلاق والعرف والتقاليد والعادات وجميع القدرات الأخرى التي يستطيع الإنسان أن يكتسبها بوصفه عضوا في المجتمع "(3) .

وتايلور من خلال هذا المفهوم يبدو حريصا " على أن يكون وصفا وموضوعيا خالصا ، لا معياريا ، وهو فضلا عن ذلك يقطع مع التعريفات الحصرية والفردانية للثقافة : إن الثقافة بالنسبة إلى تايلور ، تعبر عن كلية حياة الإنسان الاجتماعية ، وتتميز ببعدها الجماعي ، والثقافة أخيرا مكتسبة ، ولا تأتي إذن من الوراثة البيولوجية ، على أنها ولئن كانت مكتسبة فإن أصلها وخاصيتها لا واعي إلى حد بعيد "(4) .

غير أنه وبالرغم من الشمولية التي توخاها " تايلور " في بسطه لمفهوم الثقافة ، وإلا أن البعض أخذ عليه مآخذ إجرائية للمفهوم ، حيث رأوا في التعريف مجرد وصف لمحتويات الثقافة دون الوقوف العيني على الخاصية المفهوماتية أو المرجعية التأسيسية للمصطلح .

حيث أن الثقافة هي " تنظيم **Organization** ، قبل أن تكون محتوى ، فلم يفعل " تايلور " إلا أنه قام بعملية وضع أو رصّ لمحتويات الثقافة ورصّها رصّاً ، بحيث إذا استثنينا كلمة " كل " لتمزّق وتبعثر هذا المضمون الذي رصده دون سابق تنظيم أو تنسيق " (5) .

أما مالمينوفسكي فإنه يعرف الثقافة بأنها ذلك الكل المتكامل الذي يتكون من الأدوات والسلع والخصائص البنائية لمختلف المجموعات الاجتماعية من الأفكار الإنسانية والحرف والمعتقدات والأعراف " (6) .

ومالمينوفسكي في حقيقة أمره إنما لا يخرج عن إطار الاتجاه الوظيفي للثقافة ، الذي يعد هو من أكبر أقطابه ، ذلك أن هذا الاتجاه ومن خلال طرحه للثقافة كمفهوم إجرائي " لا يهتم بالبحث عن أصل الثقافة ، ولا كيف تنتشر الثقافات ، ولا غيرها من الموضوعات التي يبحثها ، وإنما يهتم بدراسة ما يسمى ديناميات الثقافة ، أي كيف تعمل الأجزاء المختلفة التي تكوّن في مجموعها ثقافة ما ، فهو يبحث في الوظائف التي تؤديها النظم المختلفة داخل الثقافة الواحدة ، ويبين الوظائف التي تقوم بها السمات الثقافية ويدرس هذه السمات بعضها ببعض ، وكيف تقوم كل منها بوظائفها " (7) .

واحتدمت مسألة التحليل الوظيفي مع " مالينوفسكي (Malinowsky) الانثروبولوجي البريطاني الذي ذهب إلى أن الثقافة " تشمل جميع أنشطة الانسان من اقتصاد وطقوس وأساطير وعلاقات عائلية ، و حياة زوجية وحرف ومنتجات صناعية وفنية ونظم وعادات وقيم أخلاقية ... هذا تحليل الثقافة لديه ، أي جعل عناصر البناء الاجتماعي جزء من الثقافة "(8).

ومن خلال تحليله الوظيفي لمفهوم الثقافة يحاول مالينوفسكي جعل الثقافة تقوم بإشباع لحاجيات الإنسان المعنوية / النفسية والمادية / العضوية ، معلنا ضرورة فهم الثقافة بالمعنى الآلي الوظيفي ، أي أنها وسيلة لغاية .

فبغية تفسير الخاصية الوظيفية لمختلف الثقافات بنى مالينوفسكي نظرية نوقشت بشدة ، وهي المسماة بـ " نظرية الحاجات " ، والتي هي أساس نظرية علمية في الثقافة ، حيث تتمثل وظيفة العناصر المكونة لثقافة ما في تلبية الحاجات الأساسية للإنسان ، وقد استعار مالينوفسكي نموذج من العلوم الطبيعية ، مذكراً أن البشر يكونون وعيا حيوانيا ، يحس الفرد بعدد من الحاجات الجسمانية تحدد الضرورات الأساسية ، وتمثل الثقافة تحديدا الإجابة عن هذه الضرورات الطبيعية ، وهي تجيب عنها بخلق " المؤسسات " وهو المفهوم المركزي لدى " مالينوفسكي " ، والذي يعين الحلول الجماعية (المنظمة) للحاجات الفردية . المؤسسات هي العناصر الملموسة في الثقافة ، إذ لا معنى لأية سمة إن لم يتم إرجاعها إلى المؤسسة التي إليها تنتمي (9).

في حين يقترح " بورديو " ، حين يعالج الثقافة في معناها الأنثروبولوجي مصطلح "الهائيتوس" ، الذي يعرفه بأنه " أنساق من الاستعدادات المستدامة والقابلة للنقل . إنها بنى مبنية قابلة مسبقا للاشتغال بوصفها بنى مبنية ، أي باعتبارها مبادئ مولدة ومنظمة لممارسات وتمثلات يمكن لها موضوعيا أن تتأقلم مع هدفها من دون افتراض رؤية واعية للغايات والتحكم الصريح في العمليات الضرورية من أجل بلوغها "(10).

إن الهائيتوس حسب " بورديو " هو " ما يسمح للأفراد بالتوجه في فضائهم الاجتماعي ويبنى ممارسات تتفق وانتماءهم الاجتماعي ، وإذا كان الهائيتوس يجعل بإمكان الفرد أن يبنى استراتيجيات استباقية ، فإن ذلك لا يمنع هذه الاستراتيجيات من أن تكون منقادة بترسيمات لا واعية ؛ " ترسيمات إدراك وفكر وفعل " تتولد عن فعل التربية والتنشئة الاجتماعية التي يخضع لها الفرد وعن "تجارب" ابتدائية متصلة به ، ولها "ثقل مفرط" مقارنة بالتجارب اللاحقة "(11).

ويربط " بورديو " الهائيتوس بالفعل الاجتماعي الذي يقوم فيه الفاعلون بالمشاركة في إنتاج البناء الاجتماعي وليس أداء أدوار بداخله ، حيث يقول : "فعلى الرغم من أن الفاعلين نتاج البنية إلا أنهم صنعوا ويصنعون البنية باستمرار . فعملية إعادة إنتاج البنية هذه ، بعيدا عن كونها نتاج سيرورة آلية لا تتحقق بدون تعاون الفاعلين الذين استدجوا ضرورة البنية في شكل هائيتوس ، حيث ينتجون ويعيدون الإنتاج ، سواء كانوا واعين بتعاونهم أم لا "(11).

ويستعمل " بورديو " مصطلح (المجال) على كل حالة صراعة بين فاعلين غير متساوين في القوة على " رأس مال " ما ، ولذلك يصطلح على المجتمع ، باعتباره الرابطة العلائقية بين الفاعلين الذين هم في حالة صراع من أجل التميز الاقتصادي والثقافي ، بـ " المجال الاجتماعي العام " الذي يتفرع إلى مجالات أخرى فرعية كالمجال الاقتصادي والمجال الثقافي والمجال الديني... الخ...

ويحلل " بورديو " المجالات وأوضاع الفاعلين داخلها على أساس مبادئ للتفرقة بين الفاعلين ، حيث تتلخص هذه المبادئ في عاملين اثنين ؛ الأول هو الحجم الكلي من رأس المال ، والثاني هو تركيبة هذا الحجم من رأس المال ، ولذلك يحلل "بورديو" المجال على أساس محورين هما المحور الرأسي الذي يقيس الحجم الكلي لرأس المال والمحور الأفقي الذي يحدد تركيبته . وبذلك فإن الفاعلين كلما احتلوا أوضاعا متقاربة داخل المجال كلما جمعتهم ممارسات مشتركة (في أساليب العيش والمميزات الاجتماعية وغيرها ...) (12).

وحسب بورديو فإن كل مجال من هذه المجالات تحكمه خصائص عامة ، يسميها "قوانين المجالات" ، وهي ثلاث قوانين عامة (13):

- 1- أن المجالات تتشكل حول علاقة القوة بين العناصر الفاعلة والمتصارعة في نفس الوقت ، أي أنها تتشكل حول توزيع رأس المال النوعي ، الذي يعبر به بورديو عن أي نوع من رأس المال يكون محل صراع في مجال ما.
- 2- أن المحتكرين لرأس المال النوعي في مجال ما يميلون إلى استراتيجيات المحافظة على الوضع لما لهم فيه من مصالح ، بينما يميل المجردون من رأس المال إلى

استراتيجيات من شأنها تدمير البنية القائمة والقضاء عليها أو مقاومة علاقات القوة السائدة داخل المجال .

3- أن كل المنتمين لمجال ما تجمعهم مصلحة مشتركة ، وهي المحافظة على بقاء واستمرار المجال في حد ذاته وإجماعهم على أهمية ما يتصارعون لأجله داخل هذا المجال .

كما أن تنظيم هذه المجالات لا يقتصر على الفاعلين ، وإنما تتدخل الدولة ، كمؤسسات رسمية ، في تنظيم عمل المجالات ، وذلك بالارتكاز على ما لديها من الشروات الاقتصادية والرمزية ؛ تدخّل يكون إما ماليا عن طريق مساعدتها للاستثمار الاقتصادي أو المعرفي / الثقافي / التعليمي ، وإما يكون قانونيا من خلال وضع التشريعات الضابطة والمنظمة لعمل المؤسسات والأفراد داخل كل مجال من هذه المجالات⁽¹⁴⁾.

ويصطلح " بورديو " على الطاقة التي يستخدمها الفاعلون كآليات للتنافس داخل المجال بـ " رأس المال " الذي يأخذ صبغة مطاطية تساعد على الاتساع ليشمل كل أنواع الممتلكات التي يستخدمها الفاعلون في ممارساتهم⁽¹⁵⁾.

فإذا كان رأس المال كمعطى اقتصادي يعني مجموعة من القيم التي يكون مؤشر سبورها موجها نحو قيمتين متعاكستين هما الكسب / الربح أو الخسارة ، وأن قوة تراكم هذه القيم تزيد في اتساع رأس المال ، فإن الثقافة وباعتبارها مجموعة من القيم المترسبة في الفرد والجماعة - ذهنيا وسلوكيا - تضحى بمثابة " رأس مال " رمزي يستند إلى مواد قابلة لإعادة الإنتاج وبالتالي للاستثمار .

وقد ظهر مفهوم رأس المال ضمن المنظومة الاصطلاحية في النظرية الاجتماعية مع استعمالات (كارل ماركس) من خلال معارضته للقيم الاقتصادية السائدة في مدونة الاقتصاد السياسي العالمية .

ثم بدأ المصطلح يأخذ أبعاداً أخرى ليتحول إلى قاعدة مفهوماتية تؤطر مجموعة من القضايا المحيطة بالإنسان ، التي تقوم في تفاعلاتها وتغيراتها على أسس ثابتة غير متحركة .

وتبعاً لتطور النظريات الاجتماعية أضحي المصطلح من إفرازات النقاشات المعرفية حول مدى إسهامات السلوكات الإنسانية ، غير الاقتصادية ، في تطوير الجماعات وتنميتها ، فبرزت على الساحة نظريات " رأس المال البشري " التي تقوم أساساً على الاستثمار في الفرد باعتباره الحلقة الرئيسة لعملية التنمية ، كما ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعي ، والذي " يشير إلى تلك الموارد الكامنة في العلاقات الاجتماعية ، وشبكات العلاقات ، وخلق واحترام المعايير وتشكيل الاتحادات والجمعيات " (16) ، وكذلك عرفت النظرية الاجتماعية الحديثة انبثاق استعمالات أخرى لمصطلح " رأس المال " ، فكان " رأس المال الديني " ، والذي يعرفه "Iannaccone" بأنه " المهارات والخبرات الخاصة بعقيدة الفرد ، ويتضمن أيضاً المعرفة الدينية والإحساس بالألفة مع شعائر العقيدة " (17) .

وإلى جانب هذه الاصطلاحات المنبثقة عن مفهوم " رأس المال " عموماً طرح الفيلسوف الفرنسي " بورديو " (Bourdieu) استعمالاً اصطلاحياً آخر لرأس المال ، بتحديد له " رأس المال الثقافي " ، باعتباره معرفة وإدراك الثقافة الجمالية المتميزة وذات المركز الاجتماعي ، كالنون والأدب وغيرها ... (18) .

ويقسّم " بورديو " رأس المال الثقافي إلى نوعين أحدهما موروث ، وهو كل ما يناله الفرد خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، كاللغة والعقيدة ، والآخر مكتسب ، وهو كل ما يكتسبه الفرد من خبرات ومهارات ومؤهلات تعليمية وغيرها .

فمصطلح " رأس المال الثقافي " يعبر عن المخزون المعرفي للجماعة الذي يتشكّل وفق خبرات متوارثة ومهارات مكتسبة .

2- المنتج الثقافي وديناميكية رأس المال (المخزون) :

ليست الثقافة مجرد مخزون اعتباري لدى الجماعة يخضع للسكونية والالتجدد في مظاهره وإفرازاته ، بل إنها كائن حي ديناميكي ، ميزته الأساس هي التفاعل المتحرك مع باقي العناصر التي تؤطر الإنسان كوجود .

وللثقافة إفرازاتها المحكومة بضرورات الإنسان وحاجاته المتطورة تبعا لتطوره الحضاري . فالإنسان محكوم بمجموعة من الحاجات لإشباع نزعاته الحياتية ، وإذا كانت الطبيعة بمثابة المعين الخام الذي يستمد منه الإنسان ضروراته ، فإنها غير كافية لسد جميع حاجيات ورغبات الإنسان ، مما حذا به إلى البحث عن موارد أخرى تكون نابعة أو كامنة في الإنسان ذاته .

وتلك هي الفتوحات التي جعلت العلوم الإنسانية تأخذ طابع الشمولية والاتساع لتتبدّل وفق ذلك الخارطة التوزعية للمعارف الإنسانية وتتماهى الحدود الوضعية التي كانت تفصل العلوم الإنسانية عن غيرها من التوجهات المعرفية .

وبدأت المنظومة المعرفية / العلمية الحديثة تتوجه نحو إثارة تساؤلات أخرى متعلقة بمخزون الإنسان / الذاكرة التراثية ومدى قدرتها على المساهمة في المسار العام للحضارة الإنسانية . ومن ثم شكلت الثقافة مبحثا هاما في المباحث الدراسية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها ؛ مباحث لم تعد تكتفي بمحاورة المفهوم المجرد للثقافة ، بل راحت تسائل الإفرزات الناتجة عن تعاطي الخبرة الوجودية الإنسانية مع هذا المفهوم ، وهو ما يمثل المنتجات الثقافية .

فالمنتج الثقافي هو - كمفهوم إجرائي - كل إفراز ديناميكي / متحرك لما هو قابع / مخزن في الذات الجمعية من رؤى وتصورات وعقائد وغيرها ، وهو يتجلى " في أشكال مختلفة : منتج وحيد أو منتج ناتج عن شيء غير مادي أو شيء مادي ، وتظهر الإنتاجية الثقافية كمجموعة متنوعة بحيث هي نتيجة لقوة عملية يقوم بها العامل الثقافي ، وينتج عنه استعمال خاص للقيم الثقافية في إطار منهج استثمار رأس مال يتماشى مع متطلبات الحياة الثقافية " (19).

فالمنتج الثقافي وفق هذا المفهوم هو مجموعة إفرزات للمخزون المترسب في الذاكرة الجمعية من منظومات فكرية وقيم أخلاقية وسلوكية ومهارات فنية ... الخ.

والمنتج الثقافي كإفراز أو كنتيجة لمعطى إنما " يتضمن مختلف أشكال العمل الإنتاجي / العمل غير الإنتاجي ، فقد يكون لوحة فنية أو عرضا مسرحيا أو شريطا أو لباسا ، واستعمال المنتجات الثقافية يمكن أن تتحول إلى قيمة تبادلية بين الناس تحمل دلالة متعددة الجوانب " (20).

وعليه فإن طابع المنفعة المادية لأي نوع من الممارسة الثقافية لا ينفي عنه سمة "الإنتاج" ، لأن المنفعة قد لا تكون مادية بقدر ما تكون منفعة نفسية ، كما تكون ذات بعد تبادلي / تجاري يخلق نوعا من التواصل الاجتماعي داخل الجماعة نفسها.

فالمنتوج الثقافي ليس انبثاقا نمطيا / نموذجيا لا يقبل التوزع أو التعدد أو التغير حسب المعطيات المحيطة بالإنسان ، والتي تصنع توجهاته السلوكية وحاجاته ، بل إنه يأخذ أشكالا متنوعة تتجمع في خانتين جامعتين مترابطتين ومتداخلتين ؛ أولاهما هي المنتوجات المادية للثقافة ، والتي هي " العناصر المادية التي هي نتاج للسلوك الإنساني في ثقافة معينة " (21).

وهي عناصر تأخذ من الثقافة المخزونة مرجعية استدلالية لها ، ومن ثم ذهب البعض إلى ضرورة الفصل بين الثقافة كمفهوم إجرائي مجرد والممارسات / الإنتاجات الثقافية باعتبارها إفرازا أو ترجمة ظاهرية للمخزون . وفي هذا الصدد يقول محمد الجوهري : " يجب أن يكون واضحا لنا الآن أن الثقافة هي عبارة عن تجريد للسلوك الفعلي ، وعلينا ألا نخلط بينها وبين الأفعال السلوكية نفسها ، أو المنتجات المادية كالأدوات والأواني والأعمال الفنية وغيرها من المنتجات الثقافية التي يضعها الناس ويستخدمونها " (22).

هذه المنتجات إنما هي نتيجة لما أوجدته الظروف المحيطة بالإنسان ، وتلبية للضرورات النفسية والاجتماعية والتبادلية / الاقتصادية ، وهي تتحرك تأثرا وتأثيرا بين الجماعات المختلفة بفعل التواصل الاجتماعي ، بمختلف أشكاله ، وكذا بفعل انتشار الثقافات وتماسها في ما بينها .

ف " هجرة الأفراد والجماعات لها دور في حمل ونشر كثير من الابتكارات المادية ، التي قد تغير مسار ماديات الجماعة القارة والمهاجرة ، وكذلك الشأن بالنسبة للمعاملات التجارية والحروب ، فهذه تعد عوامل أساسية في تطوير الثقافة المادية للمجتمعات بزيادة الشروة الثقافية ، أو تناقصها ، ومن أهم العناصر المادية للثقافة ، كالكتابة والنقوش والآلات ، التي لها مظهر مادي بحت ، ولكنها تتأسس وتتناسق على أساس مبادئ عقلية ، معرفية برمتها ، فهي تتعلم وتتعلّم سواء بطريقة مباشرة ، كتعليم الكتابة والنقش ، أو بطريقة خفية ، كالمواهب الفنية والابتكارات العلمية ... الخ.."(23).

وإلى جانب هذه المنتجات المادية فإن للثقافة إفرزات غير مادية ، وهي التي تتجلى في " الأمور التي لا تخضع للأعمال اليدوية كالشعر والأمثال والأخلاق والمعتقدات وغيرها "(24)، وهذه الإفرزات غير المادية إنما تأخذ مشروعيتها المرجعية عن المبادئ العقلية أو المسلمات العقدية التي لا تخضع للتجريب وإنما للبرهنة والاستدلال والاستنتاج أحيانا ، وهي وإن كان لها حضور حسي في المنظومة الحضارية الإنسانية إلا أن الدافع إليها غير حسي ، وهو " الخبرات الرمزية الفاعلة في الإنسان ، وهي المذاهب والمعتقدات التي هدفها تحريك الإنسان ودفعه إلى الفعل بأثر رمزي لا آلية فيه ، أي أنها تتجه إليه بما هو طبيعة ، وبقوة طبيعية ، بل بما هو ثقافي وبمفعول الرمز "(25)، الذي يعتمد على الخبرات والمهارات التي يكون مفعولها ناتجا عن التفاعلات النفسية القائمة على المعتقدات والتصورات الذهنية ، وهذه المعارف يمكن أن تنتقل من جيل إلى جيل في المجتمع ، شأنها شأن المعارف القابلة للتجريب والبرهنة لأنها لا تخضع للإثبات أو الرفض عن طريق التجربة(26).

وبذلك يكون المنتج الثقافي ، سواء في نمطه المادي أو غير المادي ، محكوما بخلفية نفسية وفكرية تتجلى في المخزون الجمعي من ترسبات اعتقادية وسلوكية / تراثية .

ويتجلى المنتج الثقافي عبر الممارسات الحرفية والفنية التي تخرج عن دائرة الاشتغال الثقافي إلى فضاءات الاستغلال / الاستثمار الاقتصادي ، حيث تصبح بمثابة شكل من أشكال الممارسات الاقتصادية ذات الطابع التبادلي .

فالمنتج الثقافي ضرورة حضارية واکبت مختلف التغيرات الحاصلة على مستوى البناء الاجتماعي والثقافي والتاريخي للإنسان ، حيث أن هذه المنتجات " نشأت في الأساس نتيجة حاجة الإنسان إليها ، فجاءت معبرة عن مستلزمات احتياجاته الحياتية ، ومظاهر حياته الاجتماعية ومكونات رغباته ونوازعه النفسية وعواطفه ، وبجبالا للتعبير عن أفكاره ومعتقداته ومهاراته الفنية "(27).

وعلاقة الإنسان بهذه المنتجات علاقة عضوية ، وهذا عكس علاقته بالنماذج التكنولوجية ، حيث أنه يرتبط بالنماذج الثقافية ارتباطا نفسيا ، في حين يرتبط بالنماذج التكنولوجية بنوع من الإحساس في تحقيق مصالح وقتية . ف " العلاقة الأولى هي علاقة عضوية امتدادية تفاعلية متكاملة وفق أسس إنسانية ، أخلاقية ، عرفية ، اجتماعية ، عقائدية ، اقتصادية ، فنية وجمالية . في حين أن العلاقة الثانية علاقة انفصالية ، قامت أساسا من أجل تحقيق مصالح مادية وفق رؤية خاصة محددة من حيث الانتماء الاجتماعي والاقتصادي دون مراعاة خصوصيات الإنسان الذي تحول إلى شيء مادي قيمته تتحدد بما ينتجه الآخر المستغل "(28) ، بينما تعكس المنتجات الثقافية المتأصلة في وجدان الجماعة

قيمة الجماعة الوجودية والحضارية ، ومدى ارتباطها بذاتها العميقة التي تحقق نوعا من الشعور بالكينونة المتميزة والخصوصية الثقافية / الحضارية ، وبالتالي تحقيق الذات .

وهي إضافة إلى دورها النفسي / الوجداني إنما تلعب أدوارا اقتصادية مهمة ، حيث تشكّل قيما تبادلية / تجارية بين الأفراد والجماعات ، بما تدّرّه من مداخيل ، إضافة إلى أن هذه المنتوجات قادرة على امتصاص نسب معينة من البطالة وتوفير اليد الشغيلة المؤهلة ، وهو ما يجعل هذه الصناعات الثقافية ذات أبعاد اقتصادية محضة ، لا تساهم في الدخل الفردي وحسب وإنما لها امتدادات إسهامية في الدخل القومي ، وكذا رفع الناتج الوطني من السلع القابلة للاستهلاك .

حيث تظهر المنتجات الثقافية - اقتصادية - " مجموعة من المحاسن تتضمن استعمال مواد منتجة أفضل من الإنتاجات غير الثقافية ، وهذا التمييز بين المحاسن والخدمات يفرض نفسه عندما ندرس الإنتاجية الثقافية في المجالات المختلفة ... لقد فرض هذا التمييز نفسه منذ مدة طويلة عن طريق استعمال متميز في ظروف محددة وبطرق خاصة " (29).

كما أن " المعيار الأساسي الذي يسمح بتعيين الطابع المنتج أو غير المنتج للإنتاج الثقافي هو إشكالية إبداع قيمة إضافية ، غير اقتصادية أو بيولوجية ، فيتمكن العامل الثقافي من اختيار القيمة الإضافية للمنتج ذي طابع استهلاكي ثقافي " (30).

وهو الطابع الذي يتجلى في بعض المنتجات الثقافية ذات الطابع الترويحي ، بما يترتب عنه من إسهامات اقتصادية وطنية مهمة ، كالسياحة الثقافية ، التي تجعل من

المنتجات الثقافية فيما استهلاكية غير فيزيولوجية ترتبط برغبة الإنسان في الاكتشاف أو المعاينة الثقافية .

غير أن هذه النماذج الثقافية تكون في جوهرها ذات طبيعة اقتصادية كونها تسمح بتوفير مدخول وطني / قومي وفردى ، كما تساهم في خلق فرص جديدة للشغل .

كما تأخذ المنتجات الثقافية قيمتها الاقتصادية من قيمها التبادلية ، حيث " تنشأ القيم الجديدة التبادلية انطلاقا من الانتاجية الثقافية ، ولكن لا يكفي رأس المال من إنتاج بضائع جديدة ، بل يجب تعيين القيمة المنشئة ، أي تأمين تحول آخر لهذا الإنتاج ... وهذا ما كتبه " ماركس " في التخطيط لهذا التوسع . إذ يمكن أن يأخذ شكلين : إما توسع كمي للاستهلاكية وإما إنشاء قيم استعمال جديدة "(31).

وهذا ما يحيل إلى ضرورة تحويل المنتجات الثقافية من طابعها الرمزي المبثوث في تراثية مكوناتها النفسية وخلفياتها إلى قيم تبادلية عن طريق توسيع دائرة استهلاك هذه المنتجات، أو تحويلها لتصبح أكثر ديناميكية من الناحية التبادلية الاقتصادية .

حيث أن " قيمة البضاعة تعرف بعلاقة مباشرة مع وجود عمل ملموس اجتماعي مهم واستهلاك معين يحدد قيمتها "(32).

ومن ثم تنبثق الخصوصية التنموية للمنتوج الثقافي ، تلك الخصوصية التي شكّلت مدخلا هاما من المداخل المعرفية في الخطاب الأنثروبولوجي الحديث ، وذلك لما تقدّمه عن الأنماط السلوكية والتغيرات الاجتماعية ومرجعياتها الثقافية / التراثية وربطها بعوامل تبادلية واقتصادية .

وإضافة إلى ما تلعبه الإنتاجات الثقافية من أدوار اقتصادية هامة ، فقد رأى بعض علماء الاجتماع أن الثقافة تؤثر في التغير الاجتماعي والاقتصادي ، ومنهم "ماكس فيبر" (MaxWeber) الذي يرى أن " الأفكار والأنساق الثقافية هي التي تؤثر في المنظومة التكنولوجية وفي عالم المادة بصفة عامة "(33).

ويدعم " ماكس فيبر " نظريته تلك بالاعتماد على تاريخ المسيحية في أوروبا والتحول الذي ساد المجتمع الأوروبي بعد الثورة البروتستانتية (الإصلاح الكنسي) التي قادها المفكر "مارتن لوثر كنغ " (1483-1546) حيث " ركزت البروتستانتية ... على أهمية الفرد وحرية الشخصية وقدرته على التحكم في مصيره والتصرف في شؤونه ، وعلى أهمية الحفاظ على المال وإعادة استثماره في مشاريع خاصة ، مما شجع روح المبادرة الفردية والمقاولة ، الشيء الذي أدى إلى نمو المشاريع الاقتصادية وازدهار التكنولوجيا ، فالتطور التكنولوجي عند ويبر عامل تابع لعوامل ثقافية وعقائدية أساسية "(34).

فالتنمية لا تقوم فقط على ما هو آلي / تكنولوجي ، بل إن لها مقوما آخر يتمحور حول المخلفات السلوكية للثقافة ، حيث أن السيرورة التنموية لا بد وأن تراعي الترسبات الثقافية للمجتمع ، بما يمكن أن تضمنه من ممارسات إنتاجية ، قد تبدو بسيطة وسطحية للوهلة الأولى إلا أنها تحوي تقنيات فعالة لحل إشكالية التنمية لا سيما في المجتمعات ذات الطبيعة غير الصناعية أو غير التقنية .

فالثقافة تلعب دورا مهما في العملية التنموية ، ذلك أن " أنماط الثقافة التي تحكم المجتمعات الإنسانية - شأنها في ذلك شأن أنماط الثقافة التي توجه تقسيم العمل - تميل إلى

التأثر بمدى قدرة المجتمع في إنتاج فائض يمكن تبادله ... ففي المجتمعات التي لا تنتج سوى فائض ضئيل (أو التي لا تنتج فائضا على الإطلاق) نجد أساليب توزيع السلع والخدمات تتصف بالبساطة . فالوحدة التي تنتج السلع والخدمات هي التي تستهلكها ، وحينما يصبح فائض الإنتاج أمرا ممكنا ، وحينما يسمح هذا الإنتاج بتقسيم حقيقي ، تظهر وتنتشر أساليب أكثر دقة للتوزيع ، كما هي الحال بالنسبة للأسواق "(35).

حيث يمكن القول أن المجتمعات مهما كان مستواها التقني والإنتاجي تفرز مجموعة من الأساليب الحياتية ذات المرجعية الثقافية ، وهذا تبعا لمحدودية احتياجاتها البسيطة أو المعقدة ، وكلما كان المجتمع أكثر بساطة وبعدا عن التقنية كلما كانت حاجياته أقل تعقيدا وكلفة .

وبذلك يكون حضور المنتجات ذات الخلفية / المرجعية الثقافية مرتبطا بمدى انغماس الجماعات في التعقيد والتقنية .

بيد أن هذا لا يعني أن التحديث / الحداثة مرتبط فقط بالتقنية ، بل إن التحديث أو عملية التنمية قد تتأسس انطلاقا من الموروث الثقافي المخزن في الذاكرة الجمعية أو المعبر عنه وفق سلوكات ومراسيم قد تكون احتفالية أحيانا .

حيث " تنحدر نظريات التحديث في علم الاجتماع الغربي - نظريات التحديث تمثل نماذج علم الاجتماع الأمريكي - من مصدرين رئيسيين ، يركز أحدهما على البعد الثقافي السيكولوجي والآخر على البعد التنموي للمجتمع "(36).

فالثقافة ، بما تقدّمه من منتجات ، تلعب دورا هاما في عملية تحديث وتنمية المجتمعات ، ذلك أنها تترجم في شكل " طرق وأساليب متنوعة للحياة ، وأنماط متباينة للسلوك وأشكال محددة من العلاقات ، وأساليب متعددة للاتصال ، وصور متنوعة للفنون ، وأدوات تكنولوجية وابتكارات مستمرة يخلقها الإنسان لملاءمة تطور ثقافته وإشباع احتياجاته المتغيرة وطموحاته المتنامية باستمرار " (37).

وهذا باعتبار أن " الثقافة تمثل ضرورة إنسانية عامة ومهمة لتطور المجتمعات وتقدّمها ، لما لها من سطوة وقوة على توجيه السلوك الإنساني ، فعلى الرغم من أن الإنسان هو صانعها ومبتكرها ، فإن لديها قدرة الاستقلالية والقوة والتحكم في توجيه سلوكياته وإخضاعه من خلال طابعها الملزم لسلوكياته " (38).

ومنه يكون الاهتمام بالثقافة مندرجا في إطار عملية التنمية بمعناها الاجتماعي الواسع الذي يضم - إلى جانب المفهوم الاقتصادي - الموارد والطاقات الروحية والأخلاقية والثقافية ، وهي الطاقات المحركة لقوى التغيير " (39).

وبفعل ما للثقافة من أثر اجتماعي واقتصادي داخل الجماعات ، فقد أضحت المرجعية الثقافية لمختلف الأنشطة الانتاجية / الاقتصادية تمثل انشغالا رئيسا ضمن المنظومة الأنثروبولوجية ، خاصة فيما يتعلق بالحقول الدراسية والبحثية لأنثروبولوجيا التنمية .

حيث بدا واضحا أن الثقافة ، بما تمثله من منتجات وممارسات ومخزونات ، لها دورها الفعال في تنمية الجماعات وتحديثها ، بفضل ما تحتص به من طاقات تشغيلية واستيعابية لليد العاملة ، وهي بذلك تمثل صورة من صور محاربة البطالة ، التي أضحت اليوم

تعد الشغل الشاغل للفكر الاقتصادي ، ذلك أن النظريات الاقتصادية الحديثة تنحو نحو ضرورة استثمار رأس المال البشري والثقافي في عملية التنمية .

الهوامش والإحالات:

- (1)- سامية حسن الساعاتي : الثقافة والشخصية ، بحث في علم الاجتماع الثقافي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1983 ، ص 35.
- (2)- محمد الجوهري : الأنثروبولوجيا ، أسس نظرية وتطبيقات عملية ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1996 ، ص 63.
- ويراجع كذلك : رالف .ل. بيلز ، هاري هويجز : مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة ، ترجمة : محمد محمود الجوهري ، السيد محمد الحسيني ، يوسف ميخائيل أسعد ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، مصر ، د.ط ، د.ت ، ص 139-140.
- (3)- محمد الجوهري : الأنثروبولوجيا ، أسس نظرية وتطبيقات عملية ، ص 63.
- (4)- محمد سعيدي : الأنثروبولوجيا بين النظرية والتطبيق ، دراسة في مظاهر الثقافة الشعبية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في الأنثروبولوجيا ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، قسم الثقافة الشعبية ، 2006 – 2007 ، ص 101 .
- (5)- دنيس كوش : مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية ، ترجمة : منير السعيداني ، مراجعة : الطاهر لبيب ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 2007 ، ص 31.
- (6)- حسين عبد الحميد أحمد رشوان : الأنثروبولوجيا في المجالين النظري والتطبيقي ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2003 ، ص 63-64.
- وكذلك ينظر : قباري محمد إسماعيل : أصول علم الاجتماع ومصادره ، المكتبة الجامعية ، مصر ، د.ط ، د.ت ، ص 261.
- (7)- محمد حسن غامري : مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة (علم الإنسان) ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، د.ط ، د.ت ، ص 26.
- (8)- محمد سعيدي : الأنثروبولوجيا بين النظرية والتطبيق ، ص 64.

(9)- محمد سويدي : مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، ط1 ، 1991 ، ص 49-50.

(10)- راجع : دنيس كوش : مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية ، ص 59-60.

(11)- المرجع نفسه ، ص 142.

ويراجع كذلك :

- Pierre Bourdieu : Le sens pratique , le sens commun , La maison des sciences de l'homme , L'édition de minuit , Paris , 1980 , p88.

(12)- دنيس كوش : مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية ، ص 143.

(13)- بيير بورديو : أسباب عملية ، ترجمة : أنور مغيث ، الدار الجماهيرية للطبع والنشر ، طرابلس ، ليبيا ، 1966 ، ص 202-203.

(14)- المرجع نفسه ، ص 29.

(15)- ينظر: بيير بورديو : أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي ، ترجمة : إبراهيم فتحي ، دار العالم الحديث ، القاهرة ، 1995 ، ص 131 - 137

(16)- بيير بورديو : أسباب عملية ، ص 66.

(17)- بيار أنصار : العلوم الاجتماعية المعاصرة ، ترجمة : نخلة فريفر ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1992 ، ص 97.

(18)- أنظر :

- Natalia Dinello : Forms of capital , The case of Russian Bankers , International Sociologie , Vol 13 , N= 3 , Septembre , 1998 , P293.

(19)- Bradford Venter : Spiritual capital : Theorizing Religion with Bourdieu , Against Bourdieu , Sociological theory , Vol 21 , N= 2 , Jun 2003 , p106.

- (20)- أحمد أوراغي : أنماط الاستهلاك الثقافي في الجزائر ودورها في التنمية الاجتماعية والثقافية ، دراسة سوسيو-أنثروبولوجية ، رسالة دكتوراه في الأنثروبولوجيا ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، قسم الثقافة الشعبية ، 2006-2007 ، ص 31.
- (21)- المرجع نفسه ، ص 31.
- (22)- ميشال طومسون وآخرون : نظرية الثقافة ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1997 ، ص 33.
- وكذلك : وهيب إبراهيم سمعان : الثقافة والتربية في العصور القديمة ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، 1961 ، ص 15-16.
- (23)- محمود الجوهري : الأنثروبولوجيا ، دار المعارف ، مصر ، ط 2 ، 1982 ، ص 69.
- (24)- أنظر : وليام هاولز : ما وراء التاريخ ، ترجمة : أحمد أبو زيد ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، مصر ، د.ط ، د.ت ، ص 59.
- (25)- أبو يعرب المرزوقي : الإبستيمولوجيا البديل ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1985 ، ص 71.
- (26)- محمد السويدي : مرجع سابق ، ص 146.
- (27)- محمد سعيدي : الأنثروبولوجيا بين النظرية والتطبيق ، ص 148.
- (28)- المرجع نفسه ، ص 162.
- (29)- أحمد أوراغي : مرجع مذكور ، ص 31.
- (30)- المرجع نفسه ، ص 32.
- (31)- المرجع نفسه ، ص 35.
- (32)- المرجع نفسه ، ص 34.
- (33)- مصطفى عشوي : التكنولوجيا والتغير الاجتماعي ، مجلة الثقافة (وزارة الثقافة - الجزائر) ، ص 16 ، ع 92 ، جمادى الثانية - رجب 1406 هـ / مارس - أبريل 1986م ، ص 165 .
- (34)- المرجع نفسه ، ص 165.
- (35)- محمد الجوهري : الأنثروبولوجيا : أسس نظرية وتطبيقات عملية ، ص 176.

- (36)- رايح كعباش : سوسيولوجية التنمية ، منشورات مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2007 ، ص 51.
- (37)- هالة منصور : محاضرات في علم الأنثروبولوجيا ، الهيئة العامة لدار الكتاب ، مصر ، 1998 ، ص 168 .
- (38)- المرجع نفسه ، ص 173.
- (39)- محمد سويدي : مقدمة لدراسة المجتمع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990 ، ص 42.